النّقد النّحوي في شعْر رسالة الغُفْران لأبي العلاء المعري

د. خالد محمود عسود المزيد، جامعة البلقاء التطبيقية، إربد، الأردن.
د. فتحي «محمد رفيق» أبو مراد، جامعة البلقاء التطبيقية، إربد، الأردن.

ملخَـــــص

تحاول هذه الدراسة تتبّع القضايا النقدية المختلفة التي تعرّض لها أبو العلاء المَعري في «رسالة الغفران»، إذ إنّ المعري تعرّض في رسالته هذه إلى عدّة قضايا لغوية ونحوية، وأمعن في البحث عن القواعد الكلية، وما شذّ عنها. وعرض الآراء الراجحة والضعيفة، وما يؤيد كلاً منها.

واستخدم المعري وسائل عدّة لعرض آرائه النقدية؛ فمنها ما جاء على لسان ابن القارح. ومنها ما اتكأ على أسلوب الاستفهام، أو أسلوب الحوار وما إلى ذلك .

Abstract

The study aims at exploring the various critical issues which Abu alalaa' Alma'ri displayed in Risalt alghufran alma'ri mentioned several linguistic and syntactical issues in his Epistle. He discussed deeply the general rules and the deviated ones. He also mentioned the probable and the weak opinions besides what support each one of them .

Alma'ri used various means to show his critical opinions. he showed these views by Ibn Alkareh where as others by using the questioning method or the dialogue one .

المقدمـــــة :

يعدّ المعري من العلماء الذين درسوا اللغة العربية، وكان لهم تأثير واضح في حماية اللغة العربية وتهذيبها، حيث رصد بعض مظاهر التطوّر الدلالي للغة، ودافع عن بعض الشعراء ولا سيما المجيدين منهم، وتوسّع في القياس والاعتماد عليه، والإشارة إلى ما في العمل الأدبي من إبداع وجودة، وهو بذلك قد أكد دوره ناقدًا فذًا يقيم نقده على الدرس والتتبّع والذوق، وشمل نقده الكثير من العلوم؛ منها النقد النحوي، موضوع الدراسة، حيث وقف الباحثون عند رأي المعري في كثير من المسائل النحوية، وجاء طرح المعري لتلك القضايا بأسلوب جديد يعتمد على الحوار بين ابن القارح وبين الشعراء الذين قابلهم في رحلته المتخيلة للعالم الآخر، حيث المحشر والجنة والجحيم، وجاء رأي المعري واضحًا جليًا يدل على علمٍ غزير وحافظة قوية.

النقد النحوي في رسالة الغفران:

يعدّ المعري من العلماء الذين درسوا النحو درسًا عميقًا، وأمعن في البحث عن القواعد الكلية وما شذّ عنها، واطلع على كثير من الأحكام الراجحة وما يؤيدها، والأحكام الضعيفة التي حاول أصحابها تقويتها بالأدلة الواهية، والحجج الملفقّة، والشبه الزائفة، ورأى فيها ما لا تقبله العقول الصحيحة، والنقول الثابتة، فلم يرق له كثير من أقوال العلماء في هذا الفن، ورأى في أعمالهم ما يشبه الهذيان أو الضلال أو الأباطيل[1]. وجعل أبو العلاء أكثر نقده في رسالة الغفران على لسان ابن القارح وأورد كثيرًا من المسائل، ولم يلتزم في إيرادها طريقة واحدة؛ وإنما يذكر أحيانًا موضع النقد ولا يزيد على ذلك شيئًا، أو قد يذكر ما يدلّ على أنه حق، وقد يبين رأيه في الحكم، فيقره أو يدفعه، وأحيانًا يعدّ هذا الأمر كله من الأباطيل، وقد يذكر مشابهًا للشيء أو مناقضًا له؛ وقد يأتي بالنقد على طريق الاستفهام، أو على طريق المحاورة أو ما شابه ذلك[2]. وقد رأينا أنه من المناسب أن نقسّم البحث حسب العصور الأدبية.

1. نقد شعر شعراء العصر الجاهلي:

من القضايا النحوية التي تعرّض لها المعري قول امرئ القيس:

ألا رُبَّ يَوْمٍ لكَ مِنْهُنَّ صالحٍ ❖ ولا سيَّما يَوْمٌ بَدارَةِ جُلْجُلِ

ثم يقول فأما يَوْمٌ في الشطر الثاني، فيجوز فيه النصب والخفض والرفع، ثم يبين أسباب اعتماده هذا الرأي النحوي بقوله: فأما النصب فعلى ما يجب للمفعول من الظروف، والعامل في الظرف ها هنا فعل مضمر، وأما الرفع فعلى أن تُجْعَلَ ما كافةٌ، وما الكافة عند بعض النحويين البصريين نكرة، وإذا كان الأمر كذلك فـ(هو) بعدها مضمرة،

وإذا خفض يَوْمٌ فـ(ما) من الزيادات، ويشدد سيّ ويخفف: فأما التشديد فهو اللغة العالية، وبعض الناس يخفف، وهنا يتدخّل المعري بالقول الفصل في هذا المسألة بقوله وتشديدها أحسن وأعرف[3]. ووافقه في هذا الرأي أبو جعفر النحاس حين قال أصل سيَّ مشدد[4]. ثم يحاور امرأ القيس بقوله: أخبرني عن قولك:

كَبِكْرِ المقاناةِ البَياض بصُفْرَةٍ

ماذا أردت بالبكر، فقد اختلف المتأولون في ذلك: فقالوا: البيضَةُ، وقالوا: الدُّرَّةُ، وقالوا: الرَّوْضَةُ، وقالوا: الزَّهرَةُ، وقالوا: البرديَّةُ. وكيف تنشد: البياضِ، أم البياضَ، أم البياضُ؟ فيقول كل ذلك حسن واختار البياضِ بالكسر[5]. وهذا الرأي اختاره بعض العلماء، حيث جاء في شرح المعلقات للزوزني قوله «ويروى بنصب البياض وخفضه، وهما جيدان بمنزلة قولهم: زيد الحسن الوجه، والحسن الوجه بالخفض على الإضافة، والنصب على التشبيه، كقولهم زيد الضارب الرجل[6]. ثم يقول ابن القارح مخاطبًا امرأ القيس، لو شرحت لك ما قال النحويون في ذلك لعجبت.[7]

وبعض المعلمين ينشد قولك من السيل والغثاء فلكة مغزل.

فيشدد الثاء، فيقول إن هذا لجهول، وهو نقيض الذين زادوا الواو في أوائل الأبيات: أولئك أرادوا النسق، فأفسدوا الوزن، وهذا البائس أراد أن يصحح الزنة فأفسد اللفظ.

وكذلك قولي فجئت وقد نضت لنوم ثيابها.

منهم من يشدد الضاد، ومنهم من ينشد بالتخفيف، والوجهان من قولك نضوت الثوب، إلا أنك إذا شددت الضاد، أشبه الفعل من النضيض، يقال هذه نضيضة من المطر أي قليل، والتخفيف أحبّ إليّ. وإنما حملهم على التشديد كراهة الزحاف[8]. وليس بمكروه[9]. من خلال ما سبق نرى أن المعري قد اختار التخفيف لأنه أحبّ إليه لِما فيه من الصواب في رأيه.

ومن الشعراء الذين حاورهم ابن القارح في بعض المسائل النحوية النابغة الذبياني، حينما سأله عن قصيدته التي قالها في النعمان ابن منذر والتي يقول فيها:

زَعَمَ الهُمامُ بأَنَّ فاها باردٌ ❖ عَذبٌ إذا ما ذقته قلتَ ازْدَدِ

ثم يسأله كيف ينشدون:

وإذا نَظَرت رأيتُ أَحمَرَ مشرقًا وما بعده

فيجيب عن ذلك بقوله ننشد: وإذا نظرتَ، وإذا لمستَ، وإذا طعنتَ، وإذا نزعتَ،

على الخطاب ثم يأتي بالجواب على لسان النابغة بقوله: قد يسوغ هذا ولكن الأجود أن تجعلوه إخبارًا عن المتكلم، لأن قولي: زَعَمَ الهُمَامُ، يؤدي معنى قولنا: قال الهُمام، فهذا أسلم، إذا كان الملك يحكي عن نفسه، وإذا جعلتموه على الخطاب قبح، وإذا نسبتموه إليّ فهو مندية، وإن نسبتموه إلى النعمان فهو إزدراء وتنقص.[10]

فيقول ابن القارح معجبًا لله درك يا كوكب بني مرة، ولقد صحف عليك أهل العلم من الرواة وكيف لي بأبوي عمر المازني والشيباني وأبي عبيدة وعبد الملك وغيرهم من النقلة لأسألهم كيف يروون، وأنت شاهد لتعلم أني غير المتخرص ولا الولاغ[11]. ثم يحضر الرواة الذين ذكرهم فيسألهم كيف تروون أيها المرحومون قول النابغة في الدالية، وإذا نَظَرْت، وإذا لمستَ، وإذا طَعَنْتَ وإذا نزَعْت، أبفتح التاء أم بضمها. [12]

فيقولون بفتحها، فيقول شيخنا أبو أمامة يختار الضم ويخبر أنه حكاه عن النعمان فيقولون هو كما جاء في الكتاب الكريـــم[13]: ﴿**والأمر إليكِ فانظري ماذا تأمرين**﴾[14]، نلاحظ أن المعري في نقده لألفاظ النابغة وما تؤديه من معان امتاز بالدقة والموضوعية والعلم الغزير، لأنه تعرّض لأسلوب الشاعر وطريقته في اختيار الألفاظ المناسبة للموقف الشعري، كما أنها تكشف عن قدرة المعري الفائقة على الملاحظة والنقد لألفاظ الشعراء، وأراد أن يردّ رواية الرواة المشهورين، ويؤيد الرواية التي جاءت مخالفة لرأيهم، وجاء ذلك من فهمه الكلي للقصيدة، حيث نقد الأبيات الشعرية الأربعة، وإذا نظرت، وإذا لمست وأخواتهما، وبيّن أن الرواة صحفوا على النابغة، وليس في الأبيات الأربعة شيء مخالف لقواعد النحو والصرف، ولا شذوذ عن مذاهب العروضيين، واتضح من كلامه أن الأبيات الأربعة داخلة في وصف الهُمام، فكأنه قال: قال الهُمام وإذا نظرت وإذا لمست، وإذا طعنت، وإذا نزعت، وأن أبا العلاء يرجّح الضم للأسباب التي ذكرها.[15]

ثم يخاطب المعري طرفة بن العبد بقوله وشدَّ ما اختلف النحاة في قولك:

ألا أيُّهاذا الزَّاجري أحْضُرَ الوَغَى ❖ وأَن أَشْهَد اللذَّاتِ هل أَنتَ مُخلدي

أما سيبويه فيكره نصب أحضر، لأنه يعتقد أن عوامل الأفعال لا تضمر، وكان الكوفيون ينصبون أحضر بالحرف المقدر، ويقوي ذلك وأن أشهد اللذات، فجئت بأن وليس هذا بأبعد من قوله:

مشائمُ ليسوا مصلحين قَبيلةٌ ❖ ولا نِاعـــــب إلاَّ ببين غُرابُها

وقد حكى المازني عن علي بن قطرب أنّه سمع أباه قطربا يحكي عن بعض العرب نصب أحضر[16]، ويروي: ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى على إضمار أنّ، فهذا عند البصريين خطأ، لأنه أضمر ما لا يتصرف وأعمله، وأضمر بعض الاسم، ومن رواه بالرفع

فهو على تقديرين؛ أحدهما أن يكون قدّره أن أحضر، فلما حذف أن رفع، ومثله على أحد مذهبي سيبويه قوله عز وجل: ﴿**قل أفغيرَالله تأمروني أعبد أيها الجاهلون**﴾[17]. المعنى عنده أن أعبد، والقول الآخر في رفع أحضر، وهو قول أبي العباس أن يكون في موضع الحال، ويكون وأن أشهد معطوفًا على المعنى، لأنه لما قال أحضر دلّ على الحضور، كما تقول من كذب كان شرًا له، أي كان الكذب شرًا له[18]، وقال في الخزانة على أن نصب أن المقدرة في مثل هذا ضعيف، والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياسًا، ومنع البصريون ذلك لأن عوامل الأفعال ضعيفة لا تعمل مع الحذف، وإذا حذفت ارتفع الفعل، ومنه عند سيبويه ﴿قل أفغيرَ الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون﴾. [19]

أما قوله:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ❖ ولا ناعـــــب إلا ببين غرابها

على أن (ناعب) عطف بالجبر على مصلحين المنصوب لكونه خبر ليس لتوهم الباء، فإنها تجوز زيادتها في خبر ليس، ويسمى هذا في غير القرآن العطف على التوهم، وفي القرآن العطف على المعنى، وأنشده سيبويه في موضعين بروايتين، الأول أنشده ولا ناعبًا بالنصب للعطف على مصلحين، استشهد به على نصب عشيرة بمصلحين، لأن النون بمنزلة التنوين في واحدة، وكلاهما يمنع من الإضافة ويوجب نصب ما بعده، والثاني بجر ناعب على توهم الباء في خبر ليس، ولم يجز المبرد إلا نصب ناعب، قال: لأن حرف الجر لا يضمر.[20]

ومن القضايا النحوية التي ناقشها المعري قوله لأوس بن حجر: وكان في عزمي أن أسألك عما حكاه سيبويه في قولك:

تواهق رجلاها يداه، ورأسه ❖ لها قتبٌ خلفَ الحقيبة رادفـ

فإني لا اختار ان ترفع الرجلان واليدان، ولم تدع إلى ذلك ضرورة، لأنك لو قُلْتَ: تُواهِق رجليها يداه، لم يزغ الوزن؛ ولعلك، إن صحّ قـــولك لذلك، أن تكون طلبت المشاكهة[21]، وهذا المذهب يقوى إذا روى يداها بالإضافة إلى المؤنث، فأما في حال الإضافة إلى ضمير المذكر فلا قوة له: وإني لكاره قولك:

والخَيْلُ خارجةٌ من القسطال

أخرجت الاسم إلى مثال قليل، لأن فعلالا لم يجئ في غير المضاعف، وقد حكي: ناقة بها خزعال، أي بها ظلع[22]، يشير المعري، هنا، إلى أقوال النحويين في رواية بيت أوس بن حجر، ثم يدلي برأيه في الشطر الذي ذكره بأنه يكره مثل ذلك القول، لأنه خارج عن القياس العربي، فقد انتقد لفظ قسطال وبيّن سبب ذلك، وهو خروجـــــه إلى وزن نادر

أو مرفوض، ثم بين الحكم العام وهو عدم مجيء فعلال في غير المضاعف، ثم بين ما شذ عن ذلك وهو خزعال[23]، وجاء في لسان العرب ولم يجز قسطالاً ولا كسطالاً لأنه ليس في كلام العرب فعلال في غير المضعف غير حرف واحد جاء نادرًا وهو قولهم ناقة بها خزعال، قال ابن سيدة: هذا قول الفراء، وقال الجوهري: القسطال لغة فيه كأنه ممدود منه مع قلة فعلال في غير المضاعف.[24]

ومن المسائل النحوية قول ابن القارح لعمرو بن كلثوم ولقد سئل بعض الأدباء بمدينة السلام عن قولك:

فما وَجَدَتْ كوَجدي أُمُّ سَقْبٍ ❖ أضَلَّتْهُ فرجعت الحنَينا

ولا شمطـــاءُ لم يَتْرُك شَقَاها ❖ لها مِن تسعة إلا جَنينا

هل يجوز نصب شمطاء؟ فلم يجب بشيء، فقال المعري: وذلك يجوز عندي من وجهتين: أحدهما على إضمار فعل دلّ عليه السامع معرفته به، كأنك قلت ولا أذكر شمطاء، أي أن حنينها شديد، ويجوز أن يكون على قولك ولا تنس شمطاء، أو نحو ذلك من الأفعال، وهذا كقولك: إن كعب بن مامة جواد ولا حاتمًا، أي ولا أذكر حاتمًا أي أنه جواد عظيم الجود، قد استغنيت عن ذكره باشتهاره، والآخر أن يكون من ولاه المطر إذا سقاه السُّقية الثانية، أي هذا الحنين اتفق مع حنيني، فكأنه قد صار له وليًا ويحتمل أن يكون من ولى يلي، وقلب الياء على اللغة الطائية[25]، نلاحظ أن المعري قد وجّه سؤاله على لسان ابن القارح إلى عمرو بن كلثوم، ثم تصدّر الإجابة عن ذلك السؤال بنفسه، وأجاز نصب شمطاء في شعر عمرو بن كلثوم، وذكر الأسباب الموجبة لهذا النصب، الوارد ذكرها في النص، وهذه الإجابة تدل على فهم عميق لأسرار اللغة.

ثم يتوجّه بالسؤال إلى عدي بن زيد قائلاً: «لقد هممت أن أسألك عن بيتك الذي استشهد به سيبويه وهو قولك:

أَرَواحٌ مودّعٌ أَم بُكورُ ❖ أَنتَ فانظُرْ لأَيّ حالٍ تَصِيرُ

فإنه يزعم أن (أنت) يجوز أن يرتفع بفعل مضمر يفسره قولك فانظر، وأنا استبعد هذا المذهب ولا أظنك أردته، فيقول عدي بن زيد: دعني من هذه الأباطيل[27]، يريد المعري أن يردّ تلك الرواية جملة وتفصيلا، وذلك بقوله وأنا استبعد هذا المذهب، ولا أظنك أردته، وبقوله على لسان عدي بن زيد دعني من هذه الاباطيل، ويودّ المعري أن ينبّه على أن نحاة البصرة تكلفوا في توجيه الكلام وتخريجه بما أوقعهم في الأباطيل.[28]

2. نقد شعر الشعراء المخضرمين:

ومن الشعراء المخضرمين الذين ناقشهم المعري في رحلته المتخيلة لبيد بن ربيعة، حيث خاطبة قائلاً له فما مغزاك في قولك؟

وصَبُوحِ صافيةٍ وجَذب كَرينة ❖ بمُوتَرٍ تأتالُهُ إبهامها؟

فإن الناس يروون هذا البيت على وجهين؛ منهم من ينشد تأتاله يجعله تفتعله، من آل الشيء يؤوله إذا ساسه، ومنهم من ينشد تأتاله من الإتيان، فيقول لبيد كلا الوجهين يحتمله البيت[28]، ووافق المعري في رأيه بعض العلماء، حيث جاء في شرح المعلقات تأتاله بفتح اللام في قولك تأتيت له كأنه يفعل ذلك على مهل وترسل، ويروى تأتاله بضم اللام في قولك آلت الأمر إذا أصلحته.[29]

ثم يقول له إنّ أبا علي الفارسي، كان يدعي في هذا البيت، أنه مثل قولهم استحى يستحي على مذهب الخليل وسيبويه؛ لأنهما يريان أن قولهم استحيت إنما جاء على قولهم استحاي، كما أن استقمت على استقام، وهذا مذهب طريف، لأنه يعتقد أن تأتي مأخوذة من أوى، وكأنه بنى منها افتعل، فقيل ائتاي، فأعلت الواو كما تعلّ في قولنا اعتان من العون، واقتال من القول، ثم قيل ائتيت، فحذفت الألف كما يقال اقتلت. ثم قيل في المستقبل بالحذف، كما قيل يستحي. فيقول لبيد معترضًا: لعنن لم يعنه الأمر أيسر مما ظن هذا المتكلّف[30]، نرى أن المعري قد أقر رواية بعض النحويين الذين رووا بيت لبيد على الوجهين المذكورين، ولكنه لم يقرّ رأي أبي علي الفارسي الذي جعل رواية هذا البيت مثل قول النحاة استحى يستحي على مذهب الخليل وسيبويه، وكان ردّ المعري على أبي علي الفارسي ردًا قاسيًا حينما قال الأمر أيسر مما ظن هذا المتكلّف.

ثم يحاور المعري النابغة الجعدي، حيث قال له على لسان ابن القارح، كيف تنشد قولك:؟

وليس بمعروفٍ لنا أن نَرُدها ❖ صِحاحًا، ولا مستنكرًا أن تعقَّرا

أتقول ولا مستنكرًا أم مستنكرٍ؟ فيقول الجعدي بل مستنكرًا، فيقول ابن القارح، فإن انشد منشدٍ: مستنكرٍ، ما تصنع به؟ فيقول أزجره وأزبره[31]، نطق بأمر لا يخبره، فيقول ابن القارح إنّا لله وإنا إليه راجعون، ما أرى سيبويه إلا وهمَ في هذا البيت، لأن أبا ليلى أدرك جاهلية وأسلامًا وغذي بالفصاحة غلامًا[32]. هنا يأتي المعري برأيه في هذه المسألة، ويذكر أن الصواب هو ما قاله على لسان النابغة، لأنه أدرك جاهلية وإسلامًا، وأن سيبويه قد وهمَ في هذه المسألة. ومن ذلك نرى أن أبا العلاء المعري نقد نحاة البصرة، وعلى رأسهم سيبويه، ورأى أنهم قد قوّلوا العرب ما لا يقولون، وأجروا على ألسنتهم غير

ما يرضون.

3. نقد شعر شعراء العصر الإسلامي:

من القضايا النقدية التي بحثها أبو العلاء المعري في رسالة الغفران، قصته مع راعي الإبل، وكيف أكد له الراعي أن رأي سيبويه صحيح، عندما خاطب الراعي قائلاً: أحق ما روى عنك سيبويه في قصديتك اللامية التي تمدح بها عبد الملك بن مروان، من أنك تنصب الجماعة في قولك:

أيَّامُ قَوْمي والَجماعةَ كالذي ❖ لَزِمَ الرِّحالة أَنْ تميل مميلا

فيقول حقٌّ ذلك[33]، وتعرّض إلى تأويلات النحويين في معاني الأبيات الشعرية، وكيف أنهم يخطئون، ويذكر رأيه دون تحرّج من ذلك عندما عرض مشهد موقف الحشر، وتهافت الناس على أبي علي الفارسي الذي كانت له آراء نحوية في الدنيا، وقد أحاط به قوم يطالبونه، ويقولون: تأولتَ علينا وظلمتنا، منهم يزيد بن الحكم الكلابي الذي خاطبه قائلاً: ويحك أنشدت عني هذا البيت برفع الماء في قولي:

فَلَيتَ كفافًا كان شَرُّكَ كُلُّهُ ❖ وخيرك عن ما ارتوى الماء مُوتري

ولم أقل إلا الماءَ، وكلك زعمت أني فتحت الميم في قولي:

تَبدَّلُ خَليلاً بي كَشَكَلِكَ شكْلُهُ ❖ فإني خليلاً صالحًا بك مَقْتَوى

وإنما قلت مقتوى بضم الميم، وإذا هناك راجز يقول تأولتَ علي أني قلت:

يا إبلي ما ذنبهُ فتأبيهَ ❖ ماءٌ رَواءٌ ونصَّ حَوْليَهْ

فحركت الياء في تأبيه، ووالله ما فعلتُ ولا غيري من العرب، وإذا رجل آخر يقول أدعيت علي، أن الهاء راجعة على الدرس في قولي:

هذا سُراقةُ للقرآن يَدْرسُهُ ❖ والمرءُ عِند [الرَّشا] إن يَلْقَها ذِيبُ

أمجنون أنا حتى أعتقد ذلك.[34]

واضح أن أبا العلاء المعري لا يرى ولا يؤيد رأي الفارسي في المسائل السابقة، ويفضّل إعادة الضمير على القرآن[35]، في المسألة الأخيرة.

ووافق الفارسي في رأيه بعض العلماء حيث قالوا: على أن الضمير في يدرسه راجع إلى مضمون يدرس، أي: يدرس الدرس فيكون راجعًا للمصدر المدلول عليه بالفعل؛ وإنما لم يجز عوده للقرآن لئلا يلزم تعدي العامل إلى الضمير وظاهره معًا، واستشهد

أبو حيان في شرح التسهيل على أن ضمير المصدر قد يجيء مرادًا به التأكيد، وأن ذلك لا يختص بالمصدر الظاهر على الصحيح، وأورده سيبويه على أن تقديره عنده (والمرء عند الرّشا ذئب إن يلقها، وتقديره عند المبرد: إن يلقها فهو ذئب.[36]

وجعل المعري الجماعة من هذا الجنس كلهم يلومونه على تأوله، وهنا يتدخّل المعري، بقوله يا قوم إنّ هذه أمور هينة، فلا تعنتوا هذا الشيخ، فإنه يمتّ بكتابه في القرآن المعروف كتاب الحجة، وإنه ما سفك لكم دمًا، ولا احتجن عنكم مالاً فتفرقوا عنه[37]. يبدو من هذا الحوار الذي أجراه المعري مع أبي علي الفارسي، أن المعري أخذ على أبي علي الفارسي بعض المآخذ؛ منها تلك التأويلات البعيدة التي تأولها الفارسي، مما جعل الشعراء يقاضونه عليها في المحشر، والناس ينتظرون مصيرهم؛ إما إلى الجنة وإما إلى النار، وجعل الشعراء يتعلقون به كل يطلب حقه، ليكون ذلك في صحائفهم، ويريد المعري أن يخطّئ الفارسي على روايته ويكره منه تأوله، ويزعم أنه يُقوّل العرب ما لم يقولوا، ويحمل كلامهم ما لم يريدوا، وإنه إنما يرضى من عمله كتاب الحجة، وهو في إعراب القرآن وتوجيه القراءات.[38]

ومن القضايا النحوية التي ناقشها المعري عندما جاء على ذكر قول أبي الطيب:

أَذُمُّ إلى هذا الزمانِ أُصيْلَه

قال: فقد كان الرجل مولعًا بالتصغير، ولا يقنع من ذلك بخلسة المغير، ولا ملامة عليه، إنما هي عادة صارت كالطبع، فما حسن منها مألوف الربع، ولكنها تفتقر مع المحاسن، والشام قد يظهر على المراسن[39]، نرى أن المعري قد استحسن استعماله لبعض الألفاظ، وإنْ خرجت على المعتاد المألوف، فهو يحبذ مجيء التصغير بكثرة في شعره وهو لا يتكلّف المجيء به أو يقسره، بل أصبح ظاهرة طبيعية في شعرة[40]، ثم يأتي دور المعري لبيان الوجه النحوي فيقول: وأهل كلمة أصل وضعها للجماعة، فيقال ارتحل أهل الدار، فيعلم السامع أن المتكلم لا يقصد واحدًا بما قال إلا أن هذه الكلمة استعملت للأحاد، فقيل فلان أهل الخير وأهل الإحسان، قال حاتم الطائي:

ظلَّت تَلُومُ على بَكْرٍ سَمَحتُ به ❖ إن الرزَّيئة في الدنيا ابنُ مسعود

غادَرَه القــومُ بالمَعْزاءِ مُنَجدلاً ❖ وكان أَهْلَ النَّدَى والحزمِ والجُودِ

وكأن هذه اللفظة أصلها أن تكون للجمع، ثم نقلت إلى الواحد، كما أن صديقًا وأميرًا ونحوهما، إنما وضعت في الأصل للأفراد، ثم نقلت إلى الجمع على سبيل التشبيه، وكذلك قولهم بنو فلان أخ لنا، ويقال أهل وأهلة، وأهلات في الجمع، قال الشاعر:

فَهُمْ أهَلاَتُ حَوْل قيس بن عاصِم ❖ إذا أدلَجوا باللّيل يدعون كوثرا[41]

قال بعض الأدباء لقد تنبه المعري على أن دلالة العبارة خاضعة أيضًا لظاهرة التطوّر الدلالي[42]. ثم يكمل المعري ويقول: قال بعض النحويين في تصغير آل الرجل: يجوز أويل وأهيل، كأنه يذهب إلى أن الهاء في أهل أبدلت منها همزة، فلما اجتمعت الهمزتان جعلت الثانية ألفًا، وهذا مذهب لا يثبت، والأشبه أن يكون آل الرجل مأخوذ من آل يؤول إذا رجع كأنهم يرجعون إليه أو يرجع إليهم.[43]

ثم يذكر ابن القارح أبياتًا لابي عبد الله البصري التي يقول فيها:

لو كانَ حيّا قبلهنَّ ظعائنا ❖ حيّا الحطيـمُ وجوهَهنَّ وزمزمُ
لكنَّه عما يُطيـف برُكْنِه ❖ منهنَّ صماءُ الصدَى مستعجمُ

فيعجب من خروجه من المذكر إلى المؤنث، وإذا حمل هذا على إقامة الصفة مقام الموصوف لم يبعد[44]، يعني على تقدير صخرة صماء، ثم حذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه[45]، وكذلك يذكر قول الآخر:

ذكرُتكِ والحجيجُ له عجيجٌ ❖ بمكَّةَ والقلـــوبُ لها وجيبُ
فقلت ونحنُ في بلـدٍ حرامٍ ❖ به للهِ أَخلصـــــتِ القلوب
أتوبُ إليـــــكَ يا رباه مما ❖ جنيتُ فقد تظاهرت الذنوبُ
فأمّا من هـــوى ليلى وحُبيّ ❖ زيارتهـــــــا، فإنّي لا أتوب[46]

فيقول أليس قال البصريون: إن هاء الندبة لا تثبت في الوصل، والهاء في قوله يا رباه، مثل تلك الهاء ليس بينهما فرق؟ ولكن يجوز أن يكون مغزاهم في ذلك المنثور من الكلام، إذ كان المنظوم يحتمل أشياء لا يحتملها سواه، ولعله قد ذكر هذه الأبيات في الطواف:

أطوف بالبيتِ فيمـــن يطوّفُ ❖ وأَرفعُ من مِئزري المسْبَلِ
وأسجدُ بالليل حتى الصبـــاحِ ❖ وأَتلو من المُحكَـمِ المُنْزَلِ
عسى فارجُ الكرب عن يوسفٍ ❖ يُسخّرُلي ربَّة المحْمَـــل

فقال ما أيسر لفظ هذه الأبيات، لولا أنه حذف (أن) من خبر عسى، فسبحان الله، لا تعدم الحسناء ذامًا، وأي الرجال المهذبُ[47]. نرى أن المعري في هذا الموضع لم يكتم ضيقه من حذف إنّ من خبر عسى.

ومن القضايا النحوية التي تناولها المعري في رسالته الحوار الذي أجراه بين ابن القارح وبين بشار بن برد حين قال: يا أبا معاذ، لقد أحسنت في مقالك، وأسأت في

معتقدك، لقد كنت في الدار العاجلة، أذكر بعض قولك فارتحم عليك، ظنًا أن التوبة ستلحقك، مثل قولك:

ارْجعُ إلى سكَنٍ كريم تَعيشُ به ذَهَبَ الزَمانُ وأَنت منْفَرَدُ
ترجو غدًا وغدٌ كحاملَة في الحي لا يَدْرُونَ ما تِلدُ

وقولك:

واها لأسمـــــاءَ ابنَةِ الأَشَدِّ ❖ قامت تراءى إذ رأتني وَحدي
كالشمس بين الزِّبرج المنْقَدِّ ❖ ظنَّت بخـدٍ، وحلت عن خد
ثم انثنـــت كالنّفس المُرتدِّ ❖ وصاحـــــبٍ كالدُّمَلِ المُدِّ
أرقُبُ مِنه مِثلَ حُمَّى الورد ❖ حَمَلتْـهُ في رُقعَةٍ مِنْ جلدي
الحُرُّيُلْحى والعصـا للعَبْد ❖ وليس للمُلحـــفِ مِثلُ الرّدِّ

الآن وقع منك اليأس إذْ قلت في هذه القصيدة: السبّدُ في بعض قوافيها، فإن كنت أردتَ جمع سُبد وهو طائر، فإن فعلا لا يجمع على ذلك، وإن كنت سكنت الباء فقد أسأت، لأن تسكين الفتحة غير معروف، ولا حجة لك في قول الأخطل:

وما كُلُّ مَغْبُونٍ إذ سَلْفَ صَفقةً ❖ بَراجعِ ما قَد فاتَهُ بردادِ

والشاهد في هذا البيت سلف بفتح اللام ثم سكن للضرورة.

ولا في قول الآخر:

وقالوا تُرابي فقلتُ: صَدقْتُمْ ❖ أبي من تُراب خَلْقَهُ الله آدَما[48]

والشاهد هنا في (خلقه) بفتح اللام ثم سكن للضرورة، لأن هذه شواذ، فأما قول جميل:

وصاح ببين من بثينة والنَّوى ❖ جَميُعُ بذَاتِ الرَّضم صَرْدٌ محجَّلِ

قال: فإن من أنشده بضم الصاد مخطئ، لأنه يذهب إلى أنه أراد الصُّردَ فسكّن الراء، وإنما هو صرد أي خالص، من قولهم أحبك حبًّا صَرْدا، أي خالصًا، يعني غرابا أسود ليس فيه بياض، وقوله محجل، أي مقيد لأن حلقه القيد تسمى حجلا قال عدي بن زيد:

أَعاذِلَ قد لاقيتُ ما يَزَعُ الفتى ❖ وطابقتُ في الحجْليْن مشيَ المقيد

والغراب يوصف بالتقييد لقصر سناه، قال الشاعر:

ومُقيَّدُ بين الدِّيار كأَنَّهُ ❖ حَبَشيُّ داجِنَةٍ يخرُّويعتلي

فيقول بشار: يا هذا دعني من أباطيلك، فإني لمشغول عنك.[49]

لقد جاء رأي المعري في المسائل السابقة رأيًا واضحًا يدل على رأي ناقد بصير بأمور النحو والصرف بكل دقائقه.

ومن القضايا النحوية قول المعري في الغفران: ألا يعجب من قول العرب: فداءٍ لك بالكسر والتنوين كما قال الراجز:

وَيْهًا فداءٍ لكَ يا فضالةَ ❖ أَجِرَّهُ الرُّمْحَ ولا تُباله

ويروى تهاله، وذكر أحمد بن عبيد بن ناصح، وهو المعروف بابن عصيدة، أن قولهم فداءٍ لك بالكسر إذا كان لها مرافع، لم يجز فيها الكسر والتنوين، ولا ريب أنه يحكي ذلك عن العلماء الكوفيين، وعينه في قوله النابغة:

مهلاً فداء لكَ الأقوامُ كلُّهمُ ❖ وما أثْمَرُمن مالٍ ومن وَلَدِ

فأما البصريون فقد رووا في هذا البيت فداءٍ لك[50]، نرى أن المعري يرى عجبًا من قول العرب فداءٍ لك بالكسر والتنوين، وهذا الرأي هو للبصريين أي أنه يخالفهم في رأيهم. وفي هذه المسألة أقوال؛ منها يروى فداءً على المصدر، والمعنى الأقوام كلهم يفدونك فداءً، ويروى فداءِ لك بمعنى ليفدِك، فبناه كما بنى فعل الأمر، وكذلك دراك وتراك، لأنه بمعنى أدرك وأترك[51]، ومن العرب من يكسر فداء بالتنوين، إذا جاور لام الجر خاصة، فيقول فداءٍ لك، لأنه نكره، يريدون به معنى الدعاء، وأنشد هذا البيت للنابغة الذبياني عن الأصمعي. وهذا التعليل فيه خفاء، والواضح قول أبي علي في المسائل المنثورة، وقد أنشده فيها، وقال بني على الكسر، لأنه قد تضمّن معنى الحرف، وهو لام الأمر، لأن التقدير: ليفدك الأقوام كلهم، فلما كان بمعناه بني على الكسر، لأنه وقع للأمر، والأمر إذا حرك تحرك إلى الكسر، نوَّنوه لأنه نكره، وقال الزمخشري في المفصل، ومنه فداءٍ لك بالكسر والتنوين، أي ليفدك وأنشد البيت.[52]

وناقش المعري قضية أخرى في النحو، وهي كسر الياء في (إلي) حيث قال: وأما الأبيات التي على الياء:

يا سرَّ سِـــــرَّيدقُّ حَتىَّ ❖ يَجلَّ عن وَصفِ كُلِّ حَيّ
وظاهـــــرًا باطنًا تَبَدَّى ❖ من كُل شيءٍ لكـــلِّ شيَّ
يا جُملة الكُلِّ لست غيري ❖ فما اعتـــذاري إذًا إلىّ

فلا بأس بنظمها في القوة، ولكن قوله: إلىّ عاهة في الأبيات إن قيد فالتقييد لمثل هذا الوزن لا يجوز عند بعض الناس، وإن كسر الياء من إلىّ فذلك رديٌ قبيح.[53]

هذا هو رأي المعري في كسر الياء وعده رديئًا قبيحًا، واستدل على رأيه بقوله: وأصحاب العربية مجمعون على كراهة قراءة حمزة «وما أنتم بمصرخي»[54]، بكسر الياء، وقد روي أن عمرو بن العلاء سئل عن ذلك فقال: « إنه لحسن، تارة إلى فوق وتارة إلى أسفل، يعني فتح الياء في مصرخي وكســـرها، والذين نقلوا هذه الحكاية يحتجون بها لحمزة » ويذهبون إلى أن أبا عمرو أجاز الكسر لالتقاء الساكنين، وإن صحت الحكاية عنه، فما قالها إلا متهزئًا على معنى العكس، كما قال الغنوي وهو سهم بن حنظلة.

لا يمنع الناس مني ما أردتولا ❖ أعطيهم ما أرادوا، حسن ذا أدبًا

أي لبس بحسن، وهذا كما يقول الرجل لولده إذا رآه قد فعل فعلاً قبيحًا: ما أحسن هذا! وهو يريد ضد الحسن، ولم يأت كسر هذه الياء في شعر فصيح، وقد طعن الفراء على البيت الذي أنشده:

قال لها: هل لك ياتا فيَّ؟ ❖ قالتْ له: ما أَنتَ بالمرضيّ

وقد سمعت في أشعار المحدثين: إليّ وعلي، ونحو ذلك، وهو دليل على ضعف المنَّة وركاكة الغريزة.[55]

نرى أن المعري يصر على عدم جواز كسر الياء، وذلك عندما ذكر الرواية التي تجيز كسر الياء عند أبي عمرو بن العلاء، فأجاب إن صحت هذه الرواية عند أبي عمرو، فما قالها إلا متهزئًا، وأورد أدلة تثبت رأيه في هذا الشأن.

ويتابع المعري مناقشة الابيات السابقة للحلاج، عندما قال وكذا قوله الكل، وإدخاله الألف واللام مكروه.[56]

يعني بذلك قول الحلاج:

يا جُملةَ الكُلِّ لستَ غيري ❖ فما إعِتذارِي إذًا إليّ؟

يرى المعري أنه لا يجوز تعريف الكل، أي إدخال الألف واللام على كلمة كل، ثم يبدي رأيه بقوله: وكان أبو علي يجيزه ويدعي إجازته على سيبويه؛ فأما الكلام القديم فيفتقد فيه الكل والبعض، وقد أنشدوا بيتًا لهم:

رأيتُ الغَنِيَّ والفَقيرَ كليهما ❖ إلى الموْتِ يأتي الموتُ للكلِّ معمدًا[57]

يريد أن يقول لا يوجد في كلام القدماء ما يؤيد رأي أبي علي الفارسي وسيبويه في تعريف كلمة كل في الكلام، ثم يجري المعري حوارًا لطيفًا على لسان حية أقامت في جوار حمزة ابن حبيب، قالت فسمعته يقرأ بأشياء ينكرها عليه أصحاب العربية، كخفض

الأرحام في قوله تعالى: ﴿**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامَ**﴾[58]. وكسر الياء في قوله تعالى: ﴿**وما أنتم بمصرخيّ**﴾[59]. وكذلك سكون الهمزة في قوله تعالى: ﴿**استكباراً في الأرض ومكر السيّء**﴾[60]. وهذا إغلاق لباب العربية، لأن الفرقان ليس بموضع ضرورة، وإنما حكى مثل هذا في المنظوم، وقد روي أن امرأ القيس قال:

فاليومْ أَشرَبْ غَيرَ مُسْتَحقَبٍ ❖ إثما من اللهِ ولا واغِلِ

وبعضهم يروي: **فاليوم أُسْقى**
وإذا رُوِى
فاليومَ أشربْ

فيجوز أن يكون ثم إشارة إلى الضمّ، لا حكم لها في الوزن، فقد زعم سيبويه أنهم يفعلون ذلك في قول الراجز:

مَتَى أنامُ لا يُؤرّقني الكرى ❖ ليلاً ولا أسمعُ أصواتَ المطى[61]

وهذا يدل على أنهم لم يكونوا يحفلون بطرح الإعراب؛ فأما قول الراجز:

إذا اعوَجَجْنَ قُلتُ: صاحِبَ قَوّمِ ❖ في الدَّوِّ أَمثالَ السفين العُوَّمِ

فإنه من عجيب ما جاء، وقد بَلِه قائله عن أن يقول: صاحِ قوم فلا يكون بالوزن إخلال. ولكن الذين يحتجون له، يزعمون أنه أراد أن يعادل بين الجزأين، لأن قوله حِبْ قَوَمِ في وزن قوله نل عُوَّمِ، وهذا يشبه ما دعوه في قول الهذلي:

أُتيتُ على مَعارىَ فاخِراتٍ ❖ بهنَّ مُلَوَّبٌ كَدَم العِباطِ

يزعم النحويون أن قوله: معارى، بفتح الياء، حمله عليه كراهة الزحاف، وهذا قول ينتقض، لأن في هذه الطائية أبياتًا كثيرة لا تخلو من زحاف، وكل قصيدة للعرب غيرها على هذا القرى[62]، نلاحظ أن المعري يخالف الرأي الذي جاء عن النحويين ويستهجن وتخريجاتهم من أجل إبعاد الزحاف عن الأبيات الشعرية، وذكر أن هذه الأقوال تنتقض لوجود الزحاف في أبيات كثيرة في القصيدة.

ومن المسائل النحوية التي تعرّض لها المعري قوله: وأما أبو بكر الشبلي رحمه الله فلا ريب أنه من أهل الفضل، وأرجو أن يكون سالمًا من مذهب الحلولية وأنشدني له منشد:

باحَ مجنونُ عامــرٍ بهواهُ ❖ وكتمــتُ الهوى ففزتُ بوجدي
وإذا كانَ في القيامة نودِي ❖ أَينَ أَهلُ الهَوى؟ تقدَّمتُ وحدي

هكذا أنشدته: نودى، بسكون الياء، ولا أحب ذلك وإن كان جائزًا، وإنما يوجد في أشعار الضعفة من المحدثين.[63]

الخاتمـــة:

من النتائج التي توصّلت إليها الدراسة ما يلي:

- يعدّ المعري من العلماء الأفذاذ في كل علوم اللغة العربية؛ إذ إنه قد عالج الكثير من المسائل الفلسفية والدينية والتاريخية والنقدية في رسالة الغفران، بأسلوب جديد يعتمد على الحوار والنقاش بين ابن القارح وبين من يلتقي بهم من الشعراء في رحلته المتخيلة إلى العالم الآخر، وعالج الكثير من القضايا وأبدى رأيه فيها.

- أبدى المعري في رسالة الغفران العديد من الآراء النقدية والنحوية في شعر الشعراء الذين ورد ذكرهم، وأفاد العلماءُ والدارسون والمتأدبون من تلك الآراء النقدية منذ عصر المعري إلى يومنا هذا.

- أثنى المعري على بعض الشعراء الذين أعجب بشعرهم، مثل عدي بن زيد.

- ظهر امتعاض المعري من بعض الشعراء لخروجهم على طريقة العرب في الشعر، ومخالفة أصول العربية.

- انتقد المعري بعض أعلام مدرسة البصرة مثل سيبويه، وذكر أنهم قوّلوا العرب ما لم يقولوا، وأجروا على ألسنتهم ما لم يرضوا.

- دافع عن بعض الشعراء وأثنى على قصائدهم، مثل قصيدة النابغة الذبياني في النعمان بن منذر وقصيدة حسان بن ثابت بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

- عاب على بعض النحويين تأويلاتهم في شعر الشعراء الأوائل مثل تأويلات أبي علي الفارسي.

- تظلّ رسالة الغفران معينًا لا ينضب للبحوث والدراسات الأدبية.

والله وليّ التوفيق

الهوامش:

() رسالة الغفران، أبو العلاء المعري، تحقيق عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي، الطبعة السابعة، دار المعارف بمصر.

() الجامع في اخبار أبي العلاء المعري وآثارة، 2/ -839 840، محمد سليم الجندي، دار صادر بيروت، الطبعة الثانية، 1992م.

() رسالة الغفران، -317 318.

(1) شرح القصائد التسع المشهـــورات 1/ 110، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة، مطبعة الحكومة، بغداد، 1973م.

(2) رسالة الغفران، 314.

(3) شرح المعلقات السبـــع 28، أبو عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني، دار الجيل، بيروت – لبنان.

(4) رسالة الغفران، 314.

(5) الزحاف: تغيير يطرأ على الوزن، وعرفه الجوهري بقوله: وأما الزحاف فهو كل تغيير يلحق الجزء من الأجزاء السبعة (التفعيلات) في زيادة أو نقص أو تسكين أو تقديم أو تأخير، ولا يكاد يسلم منه شعر، الورد الصافي في علمي العروض والقوافي، 26، محمد حسن إبراهيم عمري، الدار الفنية للنشر والتوزيع.

(6) رسالة الغفـــران، -314 315.

(7) المصدر السابـــق، -205 206.

(8) المصدر السابـــــــق، 206.

(9) المصدر السابـــــــق، 206.

(10) المصدر السابق، -206 207.

(11) سورة النمـــــل، آية (33).

(12) الجامع في أخبار أبي العلاء 2/ 880.

(13) رسالة الغفـــــــران، -335 337.

(14) سورة الزمـــــــــــر، آية (64).

(15) شرح القصائد التسع المشهورات 1/ -264 274.

(16)سورة الزمـــر، جزء من آية (64).

(17) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب 4/ 148، عبد القادر بن عمر البغدادي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

(18) المشاكهة: المشابهة والمقاربة، وفي أمثال العرب قولهم للرجل يفرط في مدح الشيء، شاكه أبا خلان أي قارب في المدح ولا تطنب، وأصل مثل العرب شاكه أبا فلان، أن رجلاً رأى آخر يعرض فرسًا له على البيع فقال له هذا فرسك الذي كنت تعبر عليه الوحش فقال له شاكه أبا فلان، أي قارب في المدح، وأشكه الأمر مثل أشكل، لسان العرب، مادة شكه 3/ 465 جمال بن محمد بن مكرم، ابن منظور، الطبعة الأولى، 1997م، دار صادر، بيروت.

(19) رسالة الغفران، -341 342.

(20) الجامع في أخبار أبي العلاء وآثارة 2/ 833.

(21) لسان العـــــرب، مادة قسط 5/ 256.

(22) رسالة الغفران، -331 332.

(23) المصدر السابـــــق، 191.

(24) المهرجان الألفي لأبي العلاء المعــري، 368، إبراهيم مصطفى، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، 1994م.
(25) رسالة الغفران، 217.
(26)شرح القصائد التسع المشهورات 1/ 421.
(27) رسالة الغفران، -217 218.
(28) ازبره: زبره يزبره بالضم عن الأمر زبرًانها هوانتهره، وفي الحديث إذا رددت على السائل ثلاثًا فلا عليك أن تزبره أي تنهره وتغلظ له في القول والرد، لسان العرب، مادة زبر 3/167.
(29) رسالة الغفران، -210 211.
(30) رسالة الغفران، -262 263.
(31) المصدر السابق، -254 255.
(32) النقد واللغة في رسالة الغفـــــران، 128، أمجد الطرابلسي، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1951م.
(33) خزانة الأدب، 2/3.
(34) رسالة الغفران، -254 255.
(25) المهرجان الألفي، 370.
(36) رسالة الغفران، -414 415.
(37) أبو العلاء المعري ناقدًا 204، وليد محمود خالص، مكتبة المكتبة أبو ظبي، العين، 1986م.
(38) رسالة الغفران، -416 417.
(39) مذاهب أبي العلاء في اللغة وعلومها، 168، محمد طاهر الحمصي، الطبعة الأولى، 1986، دار صادر، بيروت.
(40) رسالة الغفـــــران، 417.
(41) المصدر السابـــــق، 538.
(42) هامش رسالة الغفران، 538.
(43) رسالة الغفـــــران، 538.
(44) المصدر السابق، -538 539.
(45) المصدر السابق، -311 312.
(46) المصدر السابق، -310 312.
(47) المصدر السابق، -310 312.
(48) شرح القصائد التسع المشهورات، -761 762.
(49) خزانة الأدب 6/ 172.
(50) رسالة الغفران، 455.
(51) سورة ابراهيم جزء من آية (22).
(52) رسالة الغفـــــران، 456.

(53) المصدر السابـــــــــــق، 456.
(54) المصدر السابـــــــق، 456- 457.
(55) سورة النســـاء، جزء من آية (1).
(56) سورة إبراهيم، جزء من آية (22).
(57) سورة فاطــر، جزء من آية (43).
(58) رسالة الغفـــــران، 368- 369.
(59) المصدر الســـــــــابق، 369.
(60) المصدر السابـــــــــق، 582.